الاقتصاد الخيرى

مصطلح الاقتصاد الخيري الذي بدأ في الشيوع مؤخرا ما هو إلا واحد من الأفكار المنبثقة عن رؤية الإسلام الاقتصادية، حيث يعتبر الاقتصاد الخيري من أهم المصطلحات التي انتشرت بصورة ملفتة خلال الأعوام الماضية، فيما يعد صحوة أخلاقية تعيد بناء جسور التواصل بين الأغنياء والمقتدرين مع من حولهم من المحتاجين والمعوزين.

ورغم أن آليات الاقتصاد الخيري في حقيقة الأمر لم تأت بجديد سوى أنها أحيت نظام التكافل الإسلامي المثل في الزكوات والصدقات والوقف والتبرعات، إلا أنها أعادت تأهيل المجتمع من جديد لإحياء سنة قد ألهى الناس عنها تسارع وتيرة الحياة والانشغال بالماديات.

ومع أنني أرفض بشدة منطق إعادة تسمية الأشياء بغير مسمياتها، حيث كنت أفضل أن يستمد الاسم من واقع المصطلحات الإسلامية، لأن الخروج عن أساس التسميات الحقيقية تفريغ للثوابت من مضامينها الحقيقية، لكنني رغم ذلك ربما أكون أكثر لينا في هذه المرة بالذات، لدرجة أنني قد

أتغاضى عن موقفي الصلب حيال هذه القضية، وذلك لأننا بالفعل في حاجة ماسة لإعادة طرح منهج الإسلام في التكافل الاجتماعي الذي غاب عن ثقافة وتفكير الكثيرين من أبنائه، إما بسبب ابتعادهم عن التفكير الديني أو انشغالهم عنها بغيرها أو جريهم وراء مستحدثات يزعمون أنها تمثل بالنسبة لهم التقدم والرفاهية.

وأنا بطبيعة الحال أقدر الجهود الحثيثة التي بذلها ويبذلها الدعاة المهتمون بشؤون العمل الخيري في هذا الصدد والتي كان لها أكبر الأثر في إعادة طرح هذه المفاهيم من جديد، غير أنني في الوقت ذاته أدرك أن الطرح الدعوي وإن كان يلقى قبولا لدى الغالبية العظمى، إلا أن البعض يقف على مساحة من التناولات الدعوية تجعله لا يكاد يسمع هذه الدعوات، حتى وإن سمعها فإن لديه من الشواغل الذاتية ما يصرفه عن استيعابها، لذلك فإن الالتفاف حول المعنى بإعادة طرح الفكرة تحت مسمى آخر، ليكن الاقتصاد الخيري أو غيره من المسميات الأخرى مادامت تلقى استجابة من المعنيين بنداءات التبرع، وهم في الغالب فئة من الناس يحتاجون إقناعا من نوع خاص، أو على الأقل لغة خطاب من نوع خاص.

بل ربما أذهب إلى أبعد من ذلك عندما أدعي أن المناداة بالتوسع في مجال الاقتصاد الخيري نوع من إحياء سنة التكافل الاجتماعي، وعليه فإن كل من يساهم في مثل هذه المشروعات لا يقتصر ثوابه فقط على أجر التبرع، ولكنه يتجاوز ذلك إلى أجر إحياء السنة، على ألا تظل مقتصرة على نوعيات معينة

من التبرعات التي اعتاد الناس عليها، حيث تميزت أنظمة التبرع في الإسلام بتنوعها، لتشمل العديد من الفئات المستحقة، فمثلا دخول الغارمين ضمن منظومة المستحقين، إبداع إسلامي سبق به الإسلام كل النظم المالية الأخرى، كما تميز الإسلام بالعديد من تطبيقات العمل الخيري، من خلال السياسات التي انتهجها في إشباع الاحتياجات الاجتماعية للمسلمين.

الجديد الذي يجب أن ندعمه ونشجعه، أن انتشار فكرة الاقتصاد الخيري جعل ثقافة التبرع غير متوقفة على الأفراد فقط كما كانت الحال دائما، بل توسعت لما هو أبعد من ذلك لتشمل شركات ومؤسسات، فضلا عن وجود مؤسسات معنية بالعمل في مجال الاقتصاد الخيري، مثل بنوك الطعام والجمعيات الخيرية والمؤسسات الإنمائية وغيرها من المؤسسات التي قامت على أيدي بعض المصلحين الذين يحتسبون جهودهم عند الله سبحانه وتعالى.

أظننا الآن في حاجة ماسة للتكافل من أجل النهوض بهذا التوجه المهم الذي يمكن من خلاله القضاء على معظم المشكلات التي تحاصر العالم، خاصة أن لدينا من الموروثات ما يؤهلنا للانطلاق باقتدار في هذا المجال، لأننا لن نبدأ من الصفر كما يفعل غيرنا، ولكننا ننطلق من أسس تم تطبيقها على أرض الواقع ورأينا نتائجها وثمارها والنقلات الموضوعية التي أحدثتها في المجتمع، لا يبقى سوى أن تكون لدينا الرغبة الحقيقية في التعاون من أجل مجتمع أفضل، لأن الأصل في

التطـوع أنـه متـلازم مـع نشـاطات العمـل الخـيري، خاصـة أن الإسـلام ديـن يعمـل علـى تربيـة أتباعـه علـى البـذل والعطـاء، وأن التربيـة علـى البـذل تعـد مـن أهـم أفـرع التربيـة الإيمانيـة الـتي ربمـا تبـدأ في حيـاة المسـلم اعتبـارا مـن لحظـة الـولادة، عندمـا يقـوم والـده بالتصـدق بمثـل شـعره ذهبـا، فضـلا عـن العقيقـة الـتي يـأكل مـن لحمهـا الفقـراء والأغنيـاء علـى حـد سـواء، وهـو الأمـر الـذي يؤكـد علـى فلسـفة التربيـة علـى التطـوع في الإسـلام، الـتي تأطـرت بإطـار الإخـلاص لله تعـالى "ورجـل تصـدق بصدقـة فأخفاها حتـى لا تعلـم شمالـه مـا أنفقـت يمينـه"، وبذلـك تكـون الصدقـة الخفيـة رافـداً أساسـيا مـن روافـد تمويـل العمـل الخـيري ، لأنهـا عبـارة عـن عطـاء خفـي يصلـح الكثـير مـن الاعوجـاج الاجتماعـي الـذي ربمـا لا يقومـه إلا الصدقـة الخفيـة، خاصـة إذا مـا كان الأمـر يتعلـق بتلـك الفئـة الـتي تحـدث عنهـا القـرآن الكريـم في قولـه تعـالى " يَحْسَـبُهُمُ الْجَاهِـلُ أَغْنِيَـاءَ مِـنَ التَّعَفُّـفِ تَعْرِفُهُـمْ بِسِـيمَاهُمْ لَا يَسْـأَلُونَ النَّـاسَ إِلْحَافًا"(البقـرة – ٢٧٣)، وبذلـك يكـون التـبرع الخفـي نوعـا هامـا مـن التمويـل الحيـوي الموجـه لأنشـطة العمـل الخـيري الإسـلامي، بمـا يشـبع الكثـير مـن الحاجـات الحيويـة بطريقـة يصعـب حصرهـا، لأنهـا خارجـة عـن إمكانيـة التصنيـف.

وعلـى أي حـال فقـد حبـب الإسـلام في كل أنـواع الإنفـاق والتـبرع في أكثـر مـن موضـع، حيـث يقـول تعالى"الَّذِيـنَ يُنْفِقُـونَ أَمْوَالَهُـمْ بِاللَّيْـلِ وَالنَّهَـارِ سِـرًّا وَعَلَانِيَـةً فَلَهُـمْ أَجْرُهُـمْ عِنْـدَ رَبِّهِـمْ وَلا خَـوْفٌ عَلَيْهِـمْ وَلا هُـمْ يَحْزَنُونَ"(البقـرة – ٢٧٤)، ويقـول "وَالَّذِيـنَ

صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ"(الرعد – ٢٢)، ويقول "قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلالٌ" (إبراهيم – ٣١)، ويقول أيضا

"إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّه بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (البقرة – ٢٧١).

وقد انتهج الإسلام سياسة مالية معتدلة من شأنها أن تصنع التوازن المرجو في الاقتصاد العام، بما يسهم في تحقيق مجتمع خال من الأزمات، قادر على التعاون والتكافل، بصورة تذوب فيها الفجوات الاجتماعية الضخمة.

بالطبع لا يمكن أن يكون كل أفراد المجمع على مستوى اقتصادي واحد لأن هذا من شأنه مخالفة الفطرة، حيث اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى تفضيل الناس بعضهم على بعض، ولكن الاقتصاد الإسلامي في الوقت ذاته لا يعرف مظاهر التباين الفاحش الموجود في أعرق الحضارات الغربية.

فمن غير المستغرب مثلا أن تشاهد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الحضارة الأعظم في الوقت الحالي وصاحبة الاقتصاد الأكثر إبهارا تعاني من فوارق شاسعة، لدرجة أنها البلد الوحيد في العالم الذي يمكنك أن تشاهد فيه مواطنين

يأكلون من صناديق القمامة، لكن للأسف الشديد معظمنا لا يرى إلا الصورة المبهرة للأبراج وصخب الأنوار والرفاهية التي يظن الكثيرون أنها حال كل المجتمع الأمريكي وهو لا يعلم أن ولايات كاملة تعيش في فقر مدقع.

وبمقارنة بسيطة بين حال الحضارة الأمريكية وهي الآن الحضارة الأقوى في العالم، وحضارة الإسلام ساعة كانت الحضارة الأقوى في العالم، لاتضح لنا فظاعة الفارق بين الفجوة

الموجودة حاليا في أمريكا بين الأغنياء والفقراء، وبين الفوارق البسيطة التي كانت بين الأشخاص إبان الحضارة الإسلامية.

نعم كانت هناك فوارق، لا يمكن لأحد أن ينكرها، لكنها لم تكن فوارق فاحشة، حتى وإن كانت فوارق شاسعة في بعض الأحيان، إلا أنها كانت تحمل لونا من ألوان التراحم الإسلامي، بحيث لا يتعالى الغني على الفقير بغناه ولا يقود العوز الفقراء إلى الحقد على الأغنياء، تلك هي المعادلة الصعبة التي تمكن الإسلام من تحقيقها فعليا وإلزام أهله بها.

الغريب أنهم حين التزموا بها لم يكن سبب ذلك أنها فرضت عليهم أو أنهم ألزموا بها، بل جعلها الإسلام نوعا من الثقافة العامة التي تنتشر بين جميع أفراد المجتمع.

أعتقد أن مرد ذلك يتلخص في أن الإسلام وضع أسسا عامة للاقتصاد وهي في حقيقة الأمر لا يصلح أن يطلق عليها إلا أسس الاقتصاد الإسلامي، لأن البعض عن خطأ أو عن غير علم

كان يحلو له أن يدعي أن الإسلام انتهج سياسة وسطا بين الاشتراكية والرأس مالية، على اعتقاد أن هذا نوع من امتداح هذا الاقتصاد وإبراز مميزاته، والحقيقة أن الاقتصاد الإسلامي غير ذلك تماما، بل يمكننا أن ندعي عكس ذلك فنقول إن الاشتراكية أخذت جانبا من الاقتصاد الإسلامي وأغفلت جوانب كثيرة، كما أن الرأسمالية هي الأخرى أخذت جانبا وأغفلت جوانب كثيرة، لكن الاقتصاد الإسلامي كما يقولون "نسيج وحده" وفكر مستقل بذاته، ففي الوقت الذي أقر فيه حرية التملك للجميع، كما في المقولة الرائعة لعمر بن الخطاب " أدخل رب الصريمة والغريمة وإياك وغنم ابن عوف وابن عفان فإنهما إن هلكتا رجعا إلى زرع ونخل لهما كثير"

فعندما يخصص الإسلام كلأ متاحا للعامة، خاصة رب الصريمة وهي الهزيلة بسبب قلة الطعام والغريمة وهي المديون صاحبها الذي لا يقوى على توفير الطعام لها، عندما يوفر الإسلام هذا الكلأ ويحذر من غنم ابن عوف وبن عفان وهما أبرز نموذجين لأصحاب رؤوس الأموال فإن ذلك يعني أن الإسلام في الوقت الذي أقر فيه حرية التملك وضع من الحلول ما يكفل لغير المالكين القدرة على حياة آدمية كريمة، ووضع في الوقت ذاته من الضوابط ما يحول دون استفادة القادرين من استغلال المخصصات المدعومة لغير القادرين.

ولا أعرف كيف أن الكثير من الأفكار الاقتصادية الإسلامية، وبخاصة في ميدان التنمية الاقتصادية، لم تسلط عليها الأضواء،

بل وما زالت مجهولة من الكثيرين، مع أنها أفكار تقع في بؤرة النظام الإسلامي وتحتل مكان الصدارة فيه، ومن هذه الأفكار: فكرة إنفاق (العفو) من المال والجهد، في سبيل بناء الحياة الإسلامية، وإقامة كيان الأمة الوسط، التي تقيم معالم الحق للبشرية، تلك الفكرة التي أمرنا الله تعالى كمسلمين بتنفيذها والعمل بها، حيث وضع المسلمون الأوائل وضعوا هذه الفكرة في موضعها، وأداروا من خلالها شتى الأنشطة، فازدهرت على أيديهم الحضارة، وتحققت بجهودهم عمارة الأرض، وفي أيامنا هذه غُيِّبت الفكرة من بين ما غُيِّب من توجهات الإسلام وتعاليمه، فانقطع أثرها في الحياة العملية، ولم تعد تدفع جهود الناس إلى كل جليل من الأعمال، وكل مثمر من الأنشطة، كما كان حالنا من قبل.

وفي ظل الآمال المبشرة بالعودة إلى تحكيم الإسلام في حياتنا، والاهتداء به في تسيير شؤوننا، نحاول كشف أبعاد فكرة التكليف، بإنفاق (العفو)، في سبيل الله والمجتمع، وبيان ما هو مطلوب عمله كي تعود هذه الفكرة، وتحتل مكان الصدارة في نشاطنا الاقتصادي، كما ينبغي لها أن تكون.

ويتمثل ما هو مطلوب عمله في ضرورة جعل فكرة التكليف بإنفاق العفو من المال والجهد، وتوجيهه في شتى المجالات اللازمة لتحقيق مصالح المجتمع سلوكاً للمسلم، ولكي يتسنى لنا ذلك، فلابد من إدخال الفكرة أولاً في البرنامج التربوي، الذي ينشأ عليه، حتى يتسنى إخراج الفكرة من الإطار

النظـري الـذي تقبـع فيـه حاليـاً، لتظهـر في الميـدان العملـي، سـلوكاً يعيشـه المسـلم، وواقعـاً يحيـاه ويمارسـه.

ورغـم أن المواقـف قـد تباينـت حـول المسـؤول عـن تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة في البـلاد المتخلفـة، مـا بـين مؤكـد علـى الجهـد الفـردي، ومؤكـد علـى الجهـد العـام، فرأينـا من يقـول: إن التنميـة الاقتصاديـة في هـذا العصـر لا يمكـن تحقيقهـا، مـا لم تقـم بهـا الدولـة، ورأينـا مـن يناقـض هـذا الـرأي، ويـرى أن الجهـد الفـردي هـو الأقـدر علـى تحقيـق التنميـة، وأن دور الدولـة لا يمكـن أن يكـون بديـلاً عـن جهـود الأفـراد، وأن النظـام الاقتصـادي مركـزي التوجيـه، لا يمكـن أن يحقـق الرخـاء علـى المـدى الطويل، لكـن النتيجـة الـتي يجـب أن نخـرج بهـا مـن هـذه الإشـكالية، أن هـذه المسـؤولية لـن تتحقـق إلا مـن خـلال تلاقـي الجهـود الفرديـة مـع الجهـود الرسميـة، المسـألة فقـط تحتـاج بعـض التنسـيق، خاصـة أن هـذه المواقـف ليسـت وليـدة فكـر مسـتقل، أجهـد نفسـه كـي يصـل إلى أفضـل مـا يحقـق مصـالح المجتمعـات المتخلفـة، بقـدر مـا كان انعكاسـاً لأفـكار مصـدرة إلينـا مـن الشـرق والغـرب، فالذيـن اسـتهوتهم التجربـة الروسـية في التنميـة ورأوهـا الصـورة المثلـى لتجـارب النمـو الاقتصـادي في القـرن العشـرين، قطعـوا بـأن التنميـة في بلادنـا لا يمكـن أن تتـم بغـير الطريـق الـذي سـلكته التجربـة الروسـية، والـذي يؤكـد علـى دور الدولـة، ويلغـي دور الفـرد إلا باعتبـاره عامـلاً مـن عوامـل الإنتـاج. وفي نفـس الوقـت كان الذيـن قـد اسـتلبتهم الحضـارة الغربيـة وتجربتهـا البراقـة

مع النمو الاقتصادي الذي قام على أكتاف الفرد قد قطعوا بأن التنمية إنما تتحقق بالجهد الفردي والمبادرة الفردية، في ظل الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، ومن ثم نادى هؤلاء بتحويل القطاع العام الذي انتشر في البلاد المتخلفة بصورة ملحوظة إلى ملكية القطاع الخاص، وأن تعود الدولة سيرتها الأولى، حارسة لجهود التقدم الفردية، مانعة الأفراد من بغي بعضهم على بعض، لذلك نؤكد على أن نموذج التنمية الذي يصلح لمجتمعاتنا لابد وأن يشتق من الإسلام، لأن هذا التقلب في الموقف، حسب اتجاه الرياح القادمة إلينا، يوضح بجلاء غيبة الفكر المستقل، المبني على المعرفة بالواقع الذي تعيشه مجتمعاتنا، وعلى تحليل العوامل المؤثرة فيه وتحديد الظروف المحيطة به، من أجل الوصول إلى التصور الصحيح للخروج ببلادنا من وهدة التخلف إلى رُبَى التقدم.

★★★

obeikandl.com